

ICANN74 | منتدى السياسات – جلسة مشتركة: مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية GAC
الأربعاء 15 يونيو/حزيران 2022 – 10:30 إلى 12:00 بتوقيت أمستردام

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: صباح الخير ومساء الخير جميعًا في قاعة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وعلى Zoom. مرحبًا بكم في الاجتماع الثنائي بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC. أود أن أبدأ بالترحيب بجميع أعضاء مجلس الإدارة الذين انضموا إلينا اليوم وكالعادة، نقدر كثيرًا ونشمن الحوار مع مجلس الإدارة. قبل أن نبدأ، اسمحوا لي أولًا أن أعطي الكلمة لك يا مارتن، لأية ملاحظات افتتاحية من فضلك.

مارتن بوتزمان: شكرًا يا منال، وشكرًا لوجودكم هنا، كما أفهم، هناك حوالي 70 دولة في القاعة أو عبر الإنترنت. وهو أمر جيد حقًا في هذا الوقت حيث نحتاج في هذا العالم إلى كل الإرشادات التي يمكننا الحصول عليها منكم يا رفاق حول كيفية خدمة المصالح العامة. يعد وجود اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في نظام أصحاب المصلحة المتعددين عنصرًا مهمًا لجعل الإنترنت العالمي يعمل معًا. ونقدر ذلك حقًا. أتمنى أن تعجبكم مدينة لاهاي. إنه المكان الذي ولدت فيه، وليس بعيدًا جدًا عن هنا، وأتطلع لمعرفة نتائج هذه الإجراءات.

كما هو الحال دائمًا، لدينا مستويان من التفاعل. لدينا بجانب هذا المنتدى حيث نجتمع شخصيًا مع مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وكذلك مجموعة الحوار بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC، المعنية حقًا بكيفية تحسين العمليات وتحسين الأمور في القاعة؟ وهذا شيء ترأسه منال وبيكي، وعنصر مهم للغاية، ونحن ممتنون لهذا التفاعل أيضًا. ومع ذلك، بجانب حقيقة أنه في الوقت الحاضر يمكننا فقط رؤية بعضنا البعض، والسير بعضنا لبعض في الردقات ومشاركة التفكير

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

والامتنان. مرحبًا بكم في القاعة وعبر الإنترنت ونتطلع إلى التفاعل بشأن الأسئلة التي طرحتها علينا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا مارتن وشكرًا يا يوران وبيكي والجميع. جدول الأعمال العام، لدينا الموضوعات والمزيد من الحوار حول الفرص المستقبلية بشأن كيفية إبقاء زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجدد على اطلاع. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية من فضلك، هذه أكثر تركيزًا على المجالات التي لدينا فيها أسئلة محددة. الأول هو تحديد أولويات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light والحلول التي يقودها المجتمع، ثم دقة بيانات منطقة التسجيل، وأخيرًا المتابعة فيما يتعلق بإطار عمل المصلحة العامة العالمية. الشريحة التالية من فضلك.

أولاً، تحديد أولويات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light والحلول التي يقودها المجتمع، السؤال الأول هو كيف يمكن لمجلس إدارة ICANN التأكد من اكتمال تقييم مفهوم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD Light في الوقت المناسب؟ وهل مجلس إدارة ICANN على علم، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي وجهات نظره حول المقترحات التي يقودها المجتمع لتنفيذ أنظمة الإفصاح عن بيانات التسجيل المتوافقة مع القانون العام لحماية البيانات GDPR؟ وثالثاً، نظراً للجهود المبذولة بشأن تطورات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حتى الآن، هل وضع مجلس الإدارة أي وجهات نظر عامة حول الفائدة العامة ونطاق مفهوم النظام؟ شكرًا.

مارتن بوتزمان:

نعم، شكرًا لك على السؤال، وكما تعلمون، نتفاعل مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO حول كيفية المضي قدمًا في ذلك، بيكي، يمكنك الإجابة على السؤال.

بيكي بير:

نعم شكرًا وصباح الخير جميعًا. تم إشراك تجمع مجلس الإدارة للعملية المعجلة لوضع السياسات للقانون العام لحماية البيانات GDPR EPDP مع فريق المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الصغير طوال المناقشة منذ الوقت الذي طلب فيه مجلس الإدارة منا النظر في إيقاف مراجعة توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مؤقتًا، وقد اجتمعنا مرة أخرى يوم الاثنين من هذا الأسبوع لمناقشة الخطوات التالية. وقدّمنا معلومات إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO فيما يتعلق بتأثير ورقة التصميم على أنشطة ICANN الأخرى التي من الواضح أن المؤسسة تحاول التقليل منها إلى أقصى حد ممكن، ونتوقع أن نسمع من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO فيما يتعلق بأرائه حول التأثير، أي احتمال تأخير، وبعد ذلك سيتحرك مجلس الإدارة بسرعة لاتخاذ قرار نهائي. في غضون ذلك، كانت المؤسسة مشغولة للغاية. ربما رأى بعضكم أن هناك عرضًا في جلسة في وقت سابق من هذا الأسبوع يوضح نوع الأدوات التي تمتلكها ICANN بالفعل، الأدوات والوظائف التي تمتلكها التي ستكون قادرة على إعادة استخدامها للقيام بذلك.

من الواضح أن هناك أيضًا بعض الأسئلة الأخرى التي يجب التوفيق بينها، ولكن إذا تم اتخاذ قرار بصورة نهائية للمضي قدمًا به، فقد أشارت المؤسسة إلى أنه يمكنها إكمال أعمال التصميم في الوقت المناسب لإجراء مناقشة مع المجتمع في ICANN 75، لذلك بسرعة كبيرة، فيما يتعلق بالمقترحات التي يقودها المجتمع، كنا نتابع تلك المقترحات عن كثب ونرحب بالتأكيد بأي إسهامات مجتمعية بشأن تلك المقترحات وعلى تصميم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light، إذا

استمر المضي في ذلك. هناك قدر كبير من الاهتمام والرغبة في أن نكون على علم ومنتقف ويتم التعزيز من خلال ذلك.

فيما يتعلق بالسؤال الثالث، الجهود المبذولة في تطويرات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حتى الآن، هل لدينا أي وجهات نظر عامة؟ أعتقد أن هذا يعود حقًا إلى الرسالة التي أرسلها مجلس الإدارة إلى المجلس في يناير/كانون الثاني عندما تم إطلاق تقييم التصميم التشغيلي ODA، وقد شاركنا طوال هذا الأمر. ومع المجلس بشأن الخطوات التالية المحتملة المتعلقة بسياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، توصيات سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. كما قلت، أوقفنا مؤقتًا أو نظرنا في التوصيات نفسها بناءً على طلب مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في ضوء احتمالية نظام الإفصاح عن التسجيل كما نطلق عليه الآن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة لايت SSAD Light. شاركنا في محادثة مع الفريق، ونعتقد أنه لا تزال هناك بعض الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها حول نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نفسه، ونتطلع إلى اتخاذ قرار نهائي، ومزيد من المناقشات بين التجمع والفريق الصغير حول تصميم نسخة أقل تعقيدًا من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD كطريق محتمل لدفع المناقشة إلى الأمام.

يوران ماربي:

في سياق السؤال، ما الذي فعلناه في مناقشة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، والقدرة على بناء نظام بسيط لمقدم الطلب وللأطراف المتعاقدة، في معظم الأحيان لأمناء السجلات، وبناء أنظمة ذات فائدة. بالنسبة للوافدين الجدد، من الجيد معرفة أن النظام نفسه لن يغير المبادئ الأساسية للقانون، وهي أن الأطراف المتعاقدة وفقًا للتسجيل مسؤولة عن اختبار التوازنات فعليًا. تريد الملكية الفكرية IP أن تخطر أنه في [غير مسموع] 2

هناك شرط وأسميه تبسيط اختبار التوازنات ولكن أيضاً يعيد التأكيد على دور المتحكم بالبيانات وهو في معظم الأحيان أمناء السجلات. وفهمي أن هذا ليس عيباً؛ هذا هو القصد من القانون العام لحماية البيانات GDPR لمنع الوصول إلى البيانات الخاصة للأشخاص. والحل في الغالب هو التبسيط لكل من أمين السجل وطالب البيانات. شكراً.

وبالمناسبة، نسميه الآن نظام الإفصاح WHOIS، مع النظرية الجديدة التي مفادها أنه يجب علينا بالفعل تسمية الأشياء بما هي عليه.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً بيكي ويوران. يوران، هذا مفيد للغاية. يكافح زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجدد للتعامل مع الاختصارات التي من الجيد معرفتها. أي تعليقات أو أسئلة متابعة؟ نعم، كافوس تفضل.

ممثل إيران: شكراً جزيلاً يا منال. شكراً لمجلس الإدارة وليبيكي وشكراً على الرد لأنه -- في الواقع، رفعت يدي للمجموعة الثانية من الأسئلة ولكن فقط انتهزت الفرصة لأقول إننا مقتنعون بالإجابة المقدمة في الوقت المتاح لنا. شكراً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً يا كافوس. أي تعليقات أو متابعة على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قبل أن ننتقل إلى الدقة؟ حسناً، لا أرى أي شيء، يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية من فضلك. في إطار دقة بيانات التسجيل -- وهذا يتعلق بالتواصل المخطط له من قبل ICANN مع هيئات حماية البيانات للحصول على إرشادات، هل طلبت مؤسسة ICANN و / أو تلقت

مشورة قانونية بشأن مسألة إن كان هناك أساس قانوني لمؤسسة ICANN للوصول إلى بيانات التسجيل الخاصة بأغراض التحقق من الدقة؟

شكرًا على السؤال. ومرة أخرى، أود أن أطلب من بيكي أن تعالج هذا.

مارتن بوتزمان:

أعتقد أن هذا سؤال للمؤسسة. يوران، هل تود أن تبدأ؟

بيكي بير:

حسنًا، السؤال هو سؤال مثير للاهتمام للغاية لأنه يجب أن نتظروا في سرد السؤال لتتمكنوا من الإجابة عليه، لذا احتملوا معي ثانية. نعلم أنه يمكننا الخروج والتحقق من دقة السجل الفردي، وهذا ليس موضع خلاف. المشكلة هي أن هذا لا يعني شيئًا، وسأحاول شرح السبب ومن ثم يُرجى طرح أسئلة عليّ إذا لم أجعل هذا سهل الفهم، ليس لأنكم لا تفهمون ولكن بسببي، وحتى المحامي من الصعب أن يفكر في الأمر.

يوران ماربي:

قبل القانون العام لحماية البيانات GDPR، كان نظام WHOIS مفتوحًا تمامًا، ويمكن الوصول إلى جميع المعلومات. وعندما جاء القانون العام لحماية البيانات GDPR، قمنا في ICANN بالكثير من العمل وحصلنا على إرشادات من مجلس حماية البيانات في أوروبا، الذي قال إنه يمكنكم الاحتفاظ بنظام WHOIS وبسجلات نظام WHOIS، لكن لا يمكننا الإفصاح عن جميع البيانات، التي تسمى البيانات الخاصة. كان هذا هو التوجيه القانوني من مجلس حماية البيانات. أعتقد أننا في الواقع أول من تلقى بالفعل إرشادات من مجلس حماية البيانات بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR حيث يتعين على مجلس حماية البيانات القيام بذلك. هذا يعني أن هذه المعلومات ليست متاحة مجانًا. ولتتمكن من الحصول على هذه المعلومات، يجب أن يكون لديك سبب قانوني للوصول

إلى المعلومات، ويجب على الطرف المتعاقد الذي يُنظر إليه على أنه متحكم إجراء اختبار توازنات. هذه هي الطريقة السهلة لوصف هذا.

إذن ما علاقة ذلك بالدقة؟ المشكلة هي أنه يمكننا التحقق من الدقة إذا كان لدينا مؤشر على أن المعلومات خاطئة. وقد رأيتم بيانًا صحيحًا من مجموعة عمل السلامة العامة، فنحن نعمل كثيرًا بدقة، ولدينا قواعد وعقود وقمنا بالفعل بإخراج الأطراف المتعاقدة لأنهم لم يعملوا على الدقة، وهذا تصحيح من مجموعة عمل السلامة العامة أمس. وتكمن المشكلة في أننا لا نعرف إن كانت المعلومات صحيحة أم لا لأن ICANN لا يمكنها التحقق منها أيضًا. لقد طلبنا [غير مسموع] أنه ينبغي أن يكون لدى ICANN إمكانية الدخول والتحقق من البيانات بدون مؤشرات حتى نتمكن من التحقق من الدقة لأنها غير متوفرة بصورة عامة. وهذا هو جوهر المشكلة. ما نود أن نكون قادرين على القيام به هو الدخول إلى أمين السجل والتحقق من دقة بياناتهم. ولا نستطيع حتى أن نفعل ذلك، ونعلم ذلك. لكننا نعلم جميعًا أنه يمكننا الدخول إذا كان لدينا مؤشر على السجلات الفردية. وهذه هي المشكلة التي نحاول حلها.

بالنسبة إلى ICANN والمجتمع والجميع، كانت دقة بيانات نظام WHOIS مهمة دائمًا. وقد اعتدنا على تلقي 20000 شكوى كل عام أنه كان علينا التحقق من دقة البيانات. ولم نعد نحصل عليها لأنها لم تعد متاحة مجانًا. نتحدث عن مئات الملايين من أسماء النطاقات مما يجعل الأمر معقدًا بعض الشيء. تذكر أن نظام WHOIS يختلف عن نظام إدارة العملاء. أمين السجل هو المسؤول عن تحديث دليل الهاتف. والاختلاف عن دليل الهاتف العادي، البيانات لا تأتي من المشغل، إنها تأتي من المشتركين أنفسهم. وهذا ما نبحت عنه. نود أن تكون لدينا القدرة على التحقق من دقة البيانات.

كان هناك التباس ما في مجموعة تحديد نطاق دقة السجلات حول هذه النقطة. طلبت من ICANN من اللجنة إشارة إلى إن كانت ستسهل تفاعلها مع المجلس الأوروبي لحماية

بيكي بير:

البيانات. وفي الوقت نفسه، تعمل مؤسسة ICANN على نوع المعلومات التي ستكون ضرورية لمراقبة مناقشة فعلية مع المجلس الأوروبي لحماية البيانات مثل تقييم تأثير حماية البيانات، ووثائق التعبير عن تطبيق اختبار التوازنات، ووصف مفصل عن مقترح بديل مختلف للتحقق الاستباقي من تسجيل دقة نظام WHOIS.

سمعنا بعض التعليقات -- حسنًا، نوعًا ما وصف مختصر في الاتصال مع المفوضية. لا يُقصد بهذا أن يكون الطلب الذي سيذهب بالفعل إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، والمؤسسة تدرك جيدًا المعلومات المصاحبة التي ستكون مطلوبة للقيام بذلك، والعمل جارٍ على ذلك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يوران وبيكي. أي أسئلة متابعة أو تعليقات من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC؟ حسنًا. لا أرى أي شيء، أعتقد أنه من الجيد الانتقال إلى الشريحة التالية من فضلك. هذه حول المصلحة العامة العالمية.

تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أهمية دمج اعتبارات المصلحة العامة العالمية في وضع السياسات واتخاذ القرار في ICANN. وأجرينا العديد من المناقشات في ICANN73 وكانت المصلحة العامة العالمية GPI قضية، وقد انعكست ضمن القضايا ذات الأهمية للجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الرسمي الصادر في ICANN73. وشمل ذلك اللغة التي تنص على ما يلي: يجب النص صراحةً على شرط الشمولية المنصوص عليه في بنود التأسيس في إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI. وأثارت هذه اللغة المعينة اهتمام أعضاء مجلس الإدارة الذين اقترحوا أنه سيكون من المفيد توضيح ما تعنيه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالمصطلح لاحقًا، واصلت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المناقشات الداخلية فيما

يتعلق بمفهوم الشمولية كثيء يتجاوز الانفتاح في اتجاه معنى المشاركة. ويتطلع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى محادثات مستقبلية مع مجلس الإدارة حول المصلحة العامة العالمية GPI، بما في ذلك تطبيقها على مرحلة التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ODP الحالي.

لا يكفي أساسًا أن تكون العملية مفتوحة إذا لم يشعر المشاركون أنهم مسموعون، ومع ذلك قد لا يتم تشجيعهم على المشاركة. ليس فقط الانفتاح ولكن المشاركة الهادفة. نعم، تفضل يا مارتن.

نعم، القصد من هذا الإطار الذي تم تطويره بمرور الوقت هو إعطاء معنى لمصطلح المصلحة العامة بقدر ما نستطيع في اللوائح، وقد عملت أفري على ذلك في مجلس الإدارة وكانت تتحدث عنه مع المجتمع من قبل كذلك. أفري، هل يمكنك أن تجيبني على هذه الأسئلة؟

مارتن بوتزمان:

بالتأكيد. السؤال ليس في هذا الشأن تمامًا ولكن يمكنني التحدث قليلاً، لكنني اعتقدت أن هناك أسئلة محددة. بادئ ذي بدء، يسعدني حقًا وأقدر كثيرًا أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قد تناولت نوعًا ما هذه المشكلة وإطار العمل ووضعت قدرًا لا بأس به من الفكر فيه. وأود أن أكرر أن إطار العمل في الوقت الحالي في مرحلة تجريبية. تم إنشاؤه في البداية لمساعدة مجلس الإدارة في إصدار هذا البيان في النهاية بأنه يجب أن يقرر في أي مهمة إن كان القرار أو الاقتراح وما إلى ذلك، ضمن المصلحة العامة العالمية أم لا، وقد تم إنشاء إطار العمل نوعًا ما لمساعدتنا بناءً على الحقائق التي نجدها في البنود وفي اللوائح التي توجهنا إلى إطار عمل، لذا نقدر ذلك كثيرًا.

أفري دوريا:

كنا نأمل في أنه مع تقدمه إذا تجاوز البرنامج التجريبي، لأنه حتى بعد تقييم البرنامج التجريبي، سنحصل على بعض المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التي ستتناه. لذا فإن رؤية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تتولى الأمر في هذه المرحلة المبكرة أمر يتلج الصدر حقاً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً مارتن وأفري. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية حول الأسئلة. وألاحظ يدين مرفوعتين من نايجل وكافوس. ربما بعد طرح الأسئلة وتلقي الإجابات يمكننا المتابعة منكم. يُرجى أن تتحملا ذلك معنا. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية من فضلك.

أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في القضايا ذات الأهمية لقسم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في ICANN73 أن إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI سيتم تكيفه وتطبيقه من قبل جميع اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة في عملها، بما في ذلك على سبيل المثال من خلال عملية وضع واعتماد توصيات السياسات والقرارات والتعليقات العامة. كيف نظر مجلس الإدارة في المضي قدماً في المناقشات مع مختلف اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة حول طرق مراعاة المصلحة العامة العالمية كجزء من عملها ومخرجاتها؟

والسؤال الثاني، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التطبيق الأولي للمصلحة العامة العالمية GPI على النظام القياسي [قراءة] ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الإدارة لضمان ليس فقط مراعاة اهتمامات المصلحة العامة، بل معالجتها بصورة فعالة؟ تفضلي أفري.

أفري دوريا:

شكرًا على هذه الأسئلة. أولاً وقبل كل شيء، ناقشنا البرنامج التجريبي وناقشنا كيف سنستخدمه في الإصدار التجريبي. أحد الأشياء التي أدركها مجلس الإدارة نوعًا ما هو ذلك النوع من العمليات وتحديد المصلحة العامة أمرًا يأتي تصاعديًا. وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يتحمل مسؤولية معينة لتحديد ما هو مذكور، فإنه ليس من حقه حقًا إبلاغ اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة بأنه يجب عليها استخدام عملية معينة، أو يجب عليها استخدام إطار عمل معين. الآن، حتى في هذه المرحلة المبكرة، كان هناك تشجيع لقول إن كانت اللجان الاستشارية AC والمنظمات الداعمة SO تستخدمه -- في هذه المرحلة يتضمن النظر في البيانات الأخرى التي تم الإدلاء بها ومحاولة العثور على إجابات لتلك الأسئلة بإجابات ليست بالضرورة معينة للأسئلة المطروحة.

أعتقد أن النظر -- وسيكون هناك المزيد لأنه بعد الانتهاء من الإصدار التجريبي، الذي يتضمن كلاً من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro، وهو حقًا مكون من جزأين ولا تزال الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro قيد المعالجة؛ حتى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قيد التنفيذ إلى حد ما من حيث التصميم، ثم سننظر فيهما، ونأتي إلى المجتمع، نوعًا ما نحصل على تعليقات حول كيفية عمله، وليس العمل، وكيف ينبغي تحسينه؟ أعتقد أن هذا التشجيع للمجتمع لتبنيه، على سبيل المثال إذا تبنته اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في مجموعات العمل الخاصة بها وظهر في تعليقها أو مشورتها، فيمكن استخدامه بسهولة أكبر.

سيكون تشجيعًا، لكنني لا أتوقع -- قد أكون مخطئة جدًا، فهو يتضمن تنبؤات بالمستقبل -- لكنني لا أتوقع أن نحاول بأي حال من الأحوال فرض هذا على المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية التي تقول أنها ستستخدم هذا. لكنني أرى أننا مشجعون إذا كنتم تريدون أن يفهم مجلس الإدارة ماهية الاعتبارات وكيف يتم ربطها بإطار العمل، فإنه يصبح أمرًا

مفيدًا للقيام به، لذا قد ترغبون في وضعه في هذا الإطار. مارتن، هل تريد إضافة شيء قبل أن أنتقل؟

الأمر يشبه إلى حد ما الإنترنت. لا نجبر أي شخص على استخدامه. نحاول أن نجعله جذابًا للغاية، ونفس الأمر هنا. إنه [غير مسموح] أن نقوم بعملنا بصورة أفضل، وكما تقول أفري، إذا وجد المجتمع أنه مفيد، فقد يساعد في تقديم المشورة المجتمعية أو التوصيات التي يتم تناولها بصورة صريحة تجعل عملنا أسهل في النهاية، ولكن بهذه الروح.

مارتن بوتلمان:

فيما يتعلق بالمسألة الثانية، ما رأيناه أكثر -- ما زال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قيد المناقشة داخل التجمعات، ومجلس الإدارة، ضمن تقييم التصميم التشغيلي ODA، خفضت المؤسسة بصورة محددة من حيث الأسئلة التي كانت بالفعل أمامها لتعيينها لإطار العمل. لست جزءًا من تجمع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، لذا قد يرغب شخص ما في إضافة أنه يمكنهم في الواقع النظر فيه بصورة أكبر. ومن المؤكد أن المناقشة لم تنته بعد فيما يتعلق بكيفية تطبيق إطار العمل أو عدم تطبيقه على قضايا معينة ضمن ذلك. لذا فإن القيد المتخذ في مرحلة التصميم التشغيلي ODP وتقييم التصميم التشغيلي ODA كان مقصودًا بصورة أساسية على ما تم تكليف مرحلة التصميم التشغيلي ODP وتقييم التصميم التشغيلي ODA بالنظر فيه. ولا يزال من الممكن النظر إلى أي شيء آخر. لذا فإن القيد موجود.

أفري دوريا:

الآن، عندما يتعلق الأمر بمسألة كيف يمكننا ألا نراعي فحسب، بل نعالج بصورة فعالة، نوعًا ما حالما يُراعى، حالما يتخذ شخص ما ومجلس الإدارة قرارًا بأن المسألة شيء ما

في المصلحة العامة العالمية GPI، نأمل أن السياسات التي تخرج منه، تُنفذ بالفعل وتطابق ذلك. لكنني لا أعرف أن هناك أي تطبيق آخر غير العملية المستمرة والتقييم المستمر إن كان فعالاً بالفعل أم لا. أعتقد أنني علامة الفعالية، كما أفعل كثيرًا، حول كيفية ضمان عدم مراعاة ذلك فحسب، بل معالجته بصورة فعالة؟ لكن هذا هو الأمل.

مارتن بوتزمان: القصد. يمكنكم قراءة السؤال بطرق مختلفة، لكننا في الواقع نقوم به لسبب، ليس فقط لتعريفه ولكن أيضًا لتنفيذه.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً أفري ومارتن. أرى قائمة انتظار تتشكل بالفعل. ولدي نايجل، كافوس، بار، جورج، فيليميرا. نايجل. ممثل المملكة المتحدة، تفضل.

ممثل المملكة المتحدة: نعم شكرًا جزيلاً يا منال وصباح الخير لمجلس الإدارة. كان سؤالي يتعلق بالدقة. لم أكن سريعًا بما يكفي للدخول عندما ناقشنا مناقشات الدقة. لن أتدخل الآن ولكن إذا كان لدينا وقت في النهاية، أود أن أعود إلى بضع نقاط لأنني أعتقد أنه كان تفسيرًا مثيرًا للاهتمام للغاية من يوران وآخرين في مجلس الإدارة. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا نايجل، وأعتذر على نفويتك الدقة، سنعود.

ممثل إيران:

شكرًا يا منال. آسف لأنني مشغول في مكانين آخرين، وثلاثة أجهزة كمبيوتر، وثلاثة سماعات رأس، وما إلى ذلك، وما إلى ذلك، ولكن أود أن أقترح عليك وعلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، يُرجى التكرم في المستقبل بطرح سؤالك، بدقة، ومختصر، بسيط وألا يكون فنيًا -- أعذر جدًا، لا تعتبره نقدًا؛ اعتبروه اقتراح بناء. معظم القضايا بيانات. والبعض منها أسئلة. على سبيل المثال، لماذا يسأل مجلس الإدارة عن معنى الشمولية؟ كانت الشمولية في بنود التأسيس منذ بداية تأسيس ICANN في عام 1998، ولا أفهم سبب قيام بعض أعضاء مجلس الإدارة بإثارة سؤال حول ما يعنيه الشمول أو الشمولية؟ هذا سؤال غريب تمامًا من قبل مجلس الإدارة إذا تم طرحه. لا أعرف إن كان هذا هو الحال، لكن ليس لدي أي مشكلة مع الشمولية. نقول إنه يجب أن يتمتع الجميع بحقوق متساوية في الخط، عبر الإنترنت، والوصول إلى الإنترنت، والوصول إلى البيانات وما إلى ذلك، وما إلى ذلك. لذا فأنا لا أفهم معنى المجيء إلى المنظمات الداعمة SO واللجان الاستشارية AC والسؤال عن معنى الشمولية؟ هذا هو السؤال الأول.

والآخر، نطلب أحيانًا من مجلس الإدارة التأكد -- أعتقد أن مجلس الإدارة سيبدل قصارى جهده، ولا يوجد ضمان في أي مكان. يبذلون قصارى جهدهم. لذلك عندما نعطي مجلس الإدارة المسؤولية، يجب أن نعطيهم السلطة. آسف لضرورة القيام بذلك -- من فضلك، لدينا 60 دقيقة فقط من الوقت، يجب أن نكون دقيقين للغاية، أسئلة قليلة جدًا ولكن ليس الكثير من الأسئلة الصعبة والشاملة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا كافوس. سُرّاعي ذلك، وهي ليست قائمة طويلة من الأسئلة، وأخشى أننا نفتقد دائمًا تعليقاتك الحيدة في وقت مبكر أثناء التحضير. لذا نقدر إن كان بإمكانك مشاركة تعليقاتك القيمة للغاية أثناء التحضير. لكن سُرّاعي ذلك يا كافوس، شكرًا.

مارتن بوتزمان:

سريع جدًا، فيما يتعلق بمسألة الشمولية، لا يشبه الأمر كثيرًا من فضلك وضح لنا ما هي الشمولية، لكن ماذا تقصد بالسؤال؟ هذا هو القصد من السؤال. ومن الواضح بالنسبة لنا بصورة أساسية أن الشمولية هي جوهر نموذج أصحاب المصلحة المتعددين التصاعدي. هذه هي الشمولية التي نسعى جاهدين للحصول عليها ونسعى بنشاط إلى تحقيقها. أتمنى أن يساعد ذلك في شرح السؤال، وشكرًا على ملاحظتك.

شكرًا جزيلاً يا مارتن.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

يوران ماربي:

أود أن أعود إلى استخدام المصلحة العامة العالمية GPI في نظام إفصاح نظام WHOIS، لأن مجتمع ICANN بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قد يعتقد أن الإفصاح عن بيانات نظام WHOIS يصب في المصلحة العامة. ولكنه مقيد بالقانون. إذا كنتم تعتقدون أن الاستدعاء يجب أن يكون مفتوحًا -- ولا أعتقد أن هناك اتفاقًا في عالم الإنترنت على أن بيانات نظام WHOIS يجب أن تكون مفتوحة. لكن لنفترض أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أعلنت أن نظام WHOIS المفتوح يخدم المصلحة العامة؛ لا يزال مقيدًا بالتشريع. وهذا يجعل المناقشة من الناحية النظرية مثيرة للاهتمام للغاية وتقريبًا فلسفية. لأنه كما تعلمون، ويجب أن تقدرُوا هذا كحكومات، أنه لا يمكن تقييد أي شيء نفعله على الإطلاق بموجب القانون، ونرى قدرًا متزايدًا من القوانين التي تؤثر على القدرة على وضع السياسات وتؤثر على أصحاب المصلحة المتعددين وقدرتكم على أن تكونوا هنا.

عندما ننظر إلى المصلحة العامة العالمية GPI لنظام إفصاح نظام WHOIS، فإننا نوعًا ما ننتقل من مناقشة نظرية إلى مناقشة عملية للغاية وهي نوع من الخريطة الذهنية مقيدة بالتشريع -- وعندما نحاول الحصول على مزيد من الوضوح بشأن مجلس حماية البيانات، نتمكن من تحديد الاختلافات بينهما بسهولة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا يوران وشكرًا للزملاء على الانتظار بصبر. بار، نيبوي، تفضل.

ممثل نيبوي: لا توجد مصلحة عامة بدون مصلحة مخصصة. أنظر في البنود -- آسف، كان الميكروفون ينخفض.

حيث يبطل القانون الوطني -- وقد قيل هذا مرات عديدة -- لوائح ICANN. وإذا نظرتم -- لن أقرأ كل شيء ولكن التزامات القسم 2 والقيم الجوهرية، يبطل القانون المحلي بنود تأسيس ICANN؛ يحل القانون المحلي محل لوائح ICANN. وأعتقد أنكم تشككون في سبب طرح هذا السؤال. نظرًا لأن لدينا مشكلة إعادة تفويض مستمرة ولم تردم عليها لمدة 18 شهرًا، حيث تعمل ICANN ضد القانون المحلي والقانون الوطني.

يوران ماربي: شكرًا يا بار على لفت انتباهنا إلى nu. ومن المهم لمقدمي الطلبات، حتى إذا كنتم تعتمدون على القوانين الوطنية مجلس الإدارة لتقديم دليل أو على الأقل وثائق إلى ICANN حول كيفية اتخاذ الإجراء المطلوب والقدرة على الحفاظ على استقرار العمليات ودعم استقرار المعرفات. وأعتقد أننا يجب أن نواصل هذه المحادثة خارج هذه القاعة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: جورج كانسيو التالي. ممثل سويسرا، تفضل.

ممثّل سويسرا:

مرحبًا بالجميع، أتمنى أنكم تسمعونني جيدًا. معكم جورج كانسيو من الحكومة السويسرية. لم أعد إلى سويسرا، فاتني تحية بعض منكم عبر الإنترنت لأولئك الذين لم أرهم، ويسعدني أن أكون هنا. وأود أن أعود إلى موضوع الشمولية. وأنا سعيد جدًا لأن مارتن ذكر أن الشمولية والتنوع هما في صميم نموذج مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين. أعتقد أننا متفوقون إلى حد كبير على ذلك. أعتقد أنه مع المجتمع بأكمله، ما الذي كنتم سترونه إذا قدمنا الشرائح الأصلية، لقد أعددنا ما سيكون الكثير من التفكير الذي يجري في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يتعلق بكيفية اعتماد أو تفعيل مفهوم الشمول هذا؟ من المحتمل أن تكون هذه محادثة لا يزال يتعين إجراؤها بيننا وبين المجتمع بأسره، وربما يمكننا مواصلة ذلك في مكان غير رسمي في وقت ما مع أعضاء مجلس الإدارة المهتمين وأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المهتمين، وربما حتى أشخاص من أجزاء أخرى من المجتمع حتى نستخدم فرصة إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI لتضمين بعض العناصر لتفعيل هذا المفهوم حقًا.

هناك عناصر في هذا الشأن، الأسئلة 8-10 إذا كانت ذاكرتي تسعفني جيدًا، الانتقال إلى هذا الاتجاه، ولكن ربما يمكننا أن نكون أكثر واقعية. لكن نعم، فقط لتنهئة أنفسنا بأننا متفوقون على مستوى المبادئ، لأنه حقًا في صميم نموذجنا لدينا الشمولية كمشاركة هادفة لجميع الأطراف المتنوعة في المجتمع. لذا أتطلع إلى مواصلة تلك المحادثة معكم. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكرًا جزيلاً.

مارتن بوتрман:

نقطة سريعة. الشمولية ليست جديدة. لكنها ربما تكون ضمنية إلى حد ما، وهذا هو السبب في أنني أطرحها، وعند ذكرها، قد نستفيد من مزيد من المناقشة. آفري، هل يمكنك أن تضيفي؟

أفري دوريا:

أتطلع بشدة إلى المحادثات مع جورج وآخرين، خاصةً وأنا نختتم الإصدار التجريبي نوعًا ما. نظرًا لأننا نحاول جاهدين عدم تغيير إطار العمل أثناء الإصدار التجريبي، ولكن بمجرد أن ننتهي من الإصدار التجريبي ونبدأ في النظر في كيفية الانتقال به إلى المراحل التالية، فإنني أتطلع بشدة إلى تلك المحادثات. شكرًا يا جورج.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا أفري ومارتن. وجورج، شكرًا. ونتطلع إلى ملاحظتك على التنسيق الهجين. لقد قمت باختبار الإجهاد شخصيًا وعبر الإنترنت. ممثل المفوضية الأوروبية التالي ثم فيليميرا، من فضلكم.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا سيدتي الرئيسة. وصباح الخير جميعًا. لدي فقط عدة ملاحظات. السؤال الأول يتعلق بالسؤال ب بشأن المصلحة العامة العالمية GPI. وأشكر أفري ومارتن على الإيضاحات. أردت فقط أن أضع القليل من السياق لهذا السؤال، لأننا دائمًا ما نضع في اعتبارنا طول الأسئلة ولكن ربما لم يكن من المفيد هنا اختصارها. كان هذا السؤال في الأساس يشير إلى بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في ICANN73، ولم يكن يطرح الكثير من التساؤلات حول تنفيذ أو تطبيق المصلحة العامة مقارنةً بالاعتبارات، بل كان أكثر [غير مسموع] من الدرس التجريبي الأول لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

لأنه في الواقع عند الانتقال إلى المستند حيث تمت مناقشة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، كان هناك في الواقع بيان الأقلية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وبعض الأطراف الأخرى في العملية المعجلة لوضع

السياسات EPDP المرحلة 2 حيث كانوا يقولون في الواقع أن هناك بعض تهديدات الأمن السيبراني التي لم يتم إعطاؤها أولوية كافية بمعنى أنه كانت هناك أسئلة حول مستويات مختلفة من الأولويات في هذا التقرير، وأن اهتمام اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في ذلك الوقت كان تحديدًا لم يُعطَ هذا الأمر أهمية أو خطابًا كافيًا، وفي الواقع كان الاستنتاج بشأن [غير مسموع] نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD هو أن المخاوف كانت كافية.

بصورة أساسية للفت الانتباه في المرة القادمة التي يتم فيها تطبيق إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI فيما يتعلق بتقييم التصميم التشغيلي ODA، فقط لتوخي الحذر لأنه تم طرح شيء ما على أنه مصدر قلق تم معالجته بصورة فعالة. كان مجرد توضيح وأمل أن يساعد.

ثم سريعًا جدًا فيما يتعلق بالشمولية، فأنا أؤيد بشدة ما قاله جورج من حيث الثقافة والتشغيل، ولكن أيضًا لإعطاء منظور لهذا، في الواقع كان عدد من الزملاء يفكرون في هذا المفهوم واعتقدنا أنه قد يكون مفيدًا باعتباره خلفية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعملون من هذا لإعطاء أفكارنا. لم يكن من المفترض أن يكون السؤال كبيرًا ولكن بالأحرى بعض الإسهامات من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. والآن، أنا على دراية بالوقت، لكن زميلي نايجل، ربما كنت بطيئًا جدًا في سؤال الدقة، لذا لا أعرف إن كانت منال، يمكنني العودة إلى هذا.

عذرًا، الوصول إلى نظام WHOIS، لقد أدليت بتعليقات -- هل يجب أن أنتظر أو أورد

يوران ماربي:

الآن؟

كنت أشير فقط إلى بيان الأقلية، ولم أكن أذكر التهديدات السيبرانية؛ كان الأمر يتعلق أكثر ببيان الأقلية.

ممثل المفوضية الأوروبية:

يوران ماربي:

لأنه كان لدينا تعليق حول ذلك ونود تعزيز ذلك. مرة أخرى، يعود سبب إجراء هذه المناقشة إلى تشريع القانون العام لحماية البيانات GDPR. وأحياناً ناقشنا في القاعة تفسير القانون العام لحماية البيانات GDPR. وتقدم المادة 23 توضيحات وتعيد أيضاً تأكيد إن افتراضاتنا القانونية من البداية كانت صحيحة لأن المفوضية الأوروبية في [غير مسموع] تظهر الآن دور [غير مسموع] المتحكم ولكن أيضاً بربط المادة 23 بالمادة 6، أعتقد أنه من القانون العام لحماية البيانات الفعلي. وأعرف جميع المحامين [غير مسموع] بطريقة تجعل اختبار التوازنات أسهل وأيضاً بطريقة تنتظر إلى بعض التعريفات التي كنا نفتقر إليها. وأعتقد أن المشورة تمت كتابتها بدون مراعاة التشريعات، القانون العام لحماية البيانات GDPR، والتشريعات المحتملة الجديدة. لأننا يجب ألا ننسى أبداً أن سبب حديثنا عن نظام الإفصاح، وسبب عدم وجود هذه المعلومات، يرجع إلى التشريع الذي يستند إلى قانون حماية البيانات والمشورة من مجلس حماية البيانات في أوروبا. شكراً جزيلاً.

ممثّل المفوضية الأوروبية:

قبل الانتقال إلى الدقة، إذا سمحتم لي بنقطتين، مرة أخرى. أولاً، لم يكن المقصود من تدخلنا هو مناقشة تهديدات الأمن السيبراني ولا أعتقد أن هذا مرتبط بالمراجعة التي تجريها [غير مسموع] ولا تتعلق بالقانون العام لحماية البيانات GDPR، بل إنها مرتبطة فقط بحقيقة توافق إطار عمل القانون العام لحماية البيانات GDPR في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. لذا ربط هذا بالفعل بنص البيان الرسمي الصادر في ICANN73، والذي لا أعتقد أن هذه المشورة كانت موجودة بسبب القانون العام لحماية البيانات GDPR أو [غير مسموع] كنت أشير فقط إلى إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI، ما هو النقاش حول هذا الأمر.

ثم عندما يتعلق الأمر بالإفصاح، أعتقد، وأعلم أن بعض هذه النقاط قد لا يكون لدينا نفس الرأي فيها. وليس بسبب القانون العام لحماية البيانات GDPR أن نظام WHOIS مغلق. يتعلق القانون العام لحماية البيانات GDPR بالبيانات الشخصية، ونعلم أن هناك أيضاً نقاطاً أخرى وليست تواريخ شخصية فقط حول الإفصاح، بل نقاش طويل. لذلك لم تكن هذه هي النقطة التي أردت توضيحها. إذا كان بإمكانني الاستمرار في الدقة وأعطيك الكلمة مرة أخرى -- [متحدثون متداخلون]

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: أعتذر يا يوران، إذا استطعنا جعل الدقة حتى وقت لاحق -- لأن لدى نايجل أيضاً تعليقات على الدقة -- فسنرجع إلى الدقة. شكراً. يوران. هل تود التعليق الآن؟

يوران ماربي: شكراً، أوصيكم بقراءة التوجيه القانوني لمجلس حماية البيانات الذي ينص على [غير مسموع] بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR بحيث يتم استبعاد أي من المناقشات إذا كان هناك اتصال بالقانون العام لحماية البيانات والبيانات الفردية ومعلومات نظام WHOIS. شكراً جزئياً. وأفضل تجنب تلك المناقشة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزئياً فيليميرا ويوران وممثل البرازيل. أعتذر لإبفانك في الانتظار بشأن المصلحة العامة العالمية GPI، تفضل.

ممثل البرازيل: شكراً جزئياً، تعليق على المصلحة العامة العالمية GPI يشير إلى ما سمعناه من قبل، وكيف يمكن للهيئات المختلفة بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تستخدم

إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI. وأعتقد أنه من المهم فقط أن نضع في الاعتبار أنه ربما أعتقد أن هناك شيئين مختلفين هنا. لديكم إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI كأداة يمكن أن تتناسب مع عملية صنع السياسات، ومن ثم فهو مفهوم تتفهمه ICANN بطريقة ما، وقد تم تطويره من الداخل إلى الخارج بمعنى أنه يعتمد إلى حد كبير على التحليل والتفصيل على لوائح وقواعد ICANN، وبطريقة ما [غير مسموع] يتعرض لخطر أن يكون دائري -- حسنًا، إذا كنت أطبق القانون، فهذا شيء يصب في المصلحة العامة. لذلك ليس شيئًا سهلًا للغاية ولكنه طريقة إبداعية للعثور على مزيد من التعقيد لهذا التحليل. لذلك أعتقد أنها أداة تناسب عملية صنع السياسات. وبعد ذلك، عندما تكون اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في إحدى مجموعات العمل التي تقوم بإعداد شيء ما، فمن المؤكد أن هذا أمر مهم يجب أخذه في الاعتبار.

الشيء الآخر هو أن يكون لديك مفهوم المصلحة العامة، وهو مفهوم أكثر تحليلًا في الطريقة التي تنتظر فيها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في السياسات والاقتراحات المختلفة التي تعرض علينا. وبعد ذلك أعتقد بمفهوم مختلف، أن المصلحة العامة في هذا السياق ستكون شيئًا مختلفًا بعض الشيء. ستقدم كل دولة وجهة نظرها الخاصة حول ماهية المصلحة العامة التي تستند إلى سياساتها وقوانينها الوطنية الخاصة بكيفية تفاعلها مع الدول الأخرى وما إلى ذلك، وهكذا دواليك منظور خارجي حول المصلحة العامة. وبالتالي، ذكرنا سابقًا في المناقشة السابقة حول النطاقات العامة المغلقة، أننا نفهم أن النطاقات العامة المغلقة ستُنسب إلى الخضوع للمصلحة العامة. من وجهة نظري، فإن المصلحة العامة ستتم بناءً على إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI، لذلك ننظر إلى الخارج بمعنى ما. لذلك توجد وجهات نظر مختلفة حول كيفية تعاملنا مع مفهوم المصلحة العامة، وأعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لديها منظور محدد للغاية لإحداث هذا النوع من النقاش. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ممثل البرازيل. أرى أشوين. هل هذا بشأن المصلحة العامة العالمية GPI؟ بشأن المصلحة العامة العالمية؟

ممثل إندونيسيا: شكرًا. معكم أشوين من إندونيسيا. ما أقترحه للمصلحة العامة هو دعونا [غير مسموع] المشكلة التي أثارها نيبوي بشأن مشكلة نظام WHOIS هي القانون العام لحماية البيانات GDPR. في بعض الأحيان يكون هناك -- ما تسمونه -- تناقضات بين ICANN، لوائح ICANN والقانون العام لحماية البيانات GDPR ولوائح البلدان الأخرى. نظرًا لوجود [غير مسموع] هناك العديد من المشكلات داخل ICANN والأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين والتي تصل إلى [غير مسموع] مثل epoc و ICANN وما إلى ذلك، القضاء الألماني على سبيل المثال. قد أقترح خطوة حول كيفية قيام ICANN بزيادة أو تعزيز حل نزاع التحكيم، لذلك لا يتعين علينا اللجوء إلى القضاء من ICANN وأصحاب المصلحة. على سبيل المثال، [غير مسموع] أخيرًا يمكن إبرامها خارج القضاء فقط في حل النزاع أو هل يمكنني الاستعانة بخبير استشاري لهذا؟ لذلك أعتقد أنها طريقة جيدة للحصول على مخرج للتغلب على المشكلة داخل ICANN وأصحاب المصلحة. هذا كل شيء يا منال. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يا أشوين. لذلك إذا لم يكن هناك أي شيء آخر بشأن المصلحة العامة العالمية GPI، فأنا أنظر فقط في غرفة Zoom والقاعة. حسنًا. لا أرى أي طلبات أخرى للحصول على الكلمة، إذن بعد الحصول على إنكم، من فضلكم، يمكننا العودة إلى الدقة، إن كان يمكننا الحصول على شريحة الدقة على الشاشة. وأعطي الكلمة الآن لنايجل، ممثل المملكة المتحدة تفضل.

ممثّل المملكة المتحدة:

نعم، شكرًا جزيلاً يا منال. شكرًا، واعتذر لعدم التدخل في وقت سابق. أعتقد أنه توجد ثلاثة أشياء حقًا. من وجهة نظر المملكة المتحدة، الدقة هي أحد تلك المفاهيم التي تحدث عنها الناس لفترة طويلة، وأعتقد أن لها أهمية حقيقية لفهم أوسع لكيفية عمل الإنترنت ونظام اسم النطاق DNS. إنها إحدى تلك القضايا التي أعتقد أنها اختبار أساسي، بطريقة ما، لمصادقية النظام والطريقة التي نعمل بها بشأن نظام اسم النطاق DNS، إلى جانب تسجيل مواقع الويب غير المشروعة والتصيد الاحتيالي والبريد غير المرغوب فيه وشبكات الروبوت التي نناقشها في إطار انتهاك نظام اسم النطاق DNS والتي تم تنفيذ الكثير من العمل فيها. إن دقة بيانات التسجيل أمر يفهمه الناس، ويفهمه السياسيون، ويفهمه رؤسائنا في حكوماتنا، ونأمل أن تعمل مؤسسات مثل ICANN عليها لتعزيز الفعالية والأمن والفهم والتقدير والشمولية للإنترنت، الذي تحدث عنه يوران وآخرون من قبل.

لذلك في هذا السياق، نرحب حقًا بالعمل الذي تتقدم به مجموعة تحديد النطاق، واجتهاد المساهمين في تلك المجموعة والعمل الذي يقومون به. نشكر مجلس الإدارة ومؤسسة ICANN على دعمهم لهذا العمل، فالرسالة الموجهة إلى المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي لحماية البيانات مهمة في هذا السياق، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال تقييد عمل مجموعة تحديد النطاق بسبب تلك الرسالة. في الواقع، يعني الاهتمام بالدقة عبر مؤسسة ICANN ومجلس الإدارة والمجتمع أن عمل مجموعة تحديد النطاق أكثر أهمية، لا سيما من حيث فهمهم للعمليات الحالية التي يقوم بها أمناء السجلات والسجلات للتأكد من الدقة.

وبالفعل -- باسم حكومة المملكة المتحدة، نريد حقًا أن نرى مجموعة تحديد النطاق تمضي قدمًا في جميع العناصر الأربعة لعملهم. نريد أن نرى استطلاعًا تم إجراؤه حول كيفية قيام أمناء السجلات فعليًا بإجراء تقييم الدقة ولا يمكن بأي حال من الأحوال التطرق إلى البيانات التي تخضع للمناقشات القانونية والأكثر رسمية. سوف نفكر في هذا الأمر

في بياننا الرسمي لاحقاً، لكن أود أن أشكر مجلس الإدارة على دعمهم في هذه المسألة.
شكراً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً يا نايجل. بيكي، تفضلي.

بيكي بير: نعم، شكراً يا نايجل. أريد فقط أن أقول لمجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص أتفق معكم في أن الدقة مسألة حاسمة. وهي أمر أساسي. كانت في مقترح أولي ومقترح نهائي. السؤال -- صعوبة الاستمرار في التكاليفين 3 و4 في الوقت الحالي تتعلق حقاً بنقص البيانات لفهم إن كانت هناك أخطاء، وأنواع عدم الدقة الموجودة وإن كانت تمنع الاتصال بالفرد في ظروف مناسبة ومدى انتشار هذه الأخطاء. وبدون هذه البيانات، من الصعب للغاية التفكير في حل مناسب للغرض. أعتقد أن المناقشة التي تسمعونها حول التوقف المؤقت مقابل أي شيء آخر تعكس إدراك أننا بحاجة إلى الحصول على معلومات إضافية للتركيز على ماهية المشكلة، ثم الانتقال إلى كيفية إصلاحها.

يوران ماربي: للتوضيح فقط -- وشكراً جزيلاً. لا نوقف العمل مؤقتاً عندما يتعلق الأمر بدقة نظام WHOIS. لدينا التزام بذلك داخل عقودنا ونتابعها. المشكلة حقاً، كما قلت من قبل، لدينا معضلة. لا يمكننا التحقق من البيانات حقاً لأنها بيانات خاصة لا نملكها -- يمكننا القيام بذلك على أساس واحد ولكن لا يمكننا القيام بالعمل للوصول إلى جوهر التشريع. ولأصدقائي من ماليزيا، أنتم على حق. اعتدنا أننا نستطيع في هذه القاعة الجلوس وإجراء محادثات جعلتنا نضع سياسات في جميع أنحاء العالم، قمنا منذ عقود ونجحنا جداً في تنفيذ أشياء مثل حماية العلامات التجارية، ومكافحة الانتهاك، والكثير من الأشياء ليس فقط مع الأطراف المتعاقدة ولكن كما هو الحال مع مشغلي رمز البلد، يقومون بعمل جيد.

وعندما ينتقل المشرعون على وجه التحديد إلى المنطقة التي اعتاد أصحاب المصلحة المتعددين القيام بها، ينتهي بنا الأمر بالقدرة المحدودة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، الذي أنتم جزء منه ولكنه أيضًا يضغط على المحادثة. عندما جاء القانون العام لحماية البيانات GDPR، كان أحد الأشياء هو جعل مؤسسة ICANN مسؤولة عن الإفصاح القانوني، وقد أطلقنا على ذلك نموذج الفراولة، للأسف، لم يحصل على قوة دفع. ويمكنكم الاطلاع على الأسباب في الرسالة الموجهة إلى المفوضية الأوروبية. بعد ذلك، اقترحنا أن تكون مؤسسة ICANN هي الكيان القانوني المسؤول عن الإفصاح عن البيانات لأنه في كل مرة يقدم فيها الطرف المتعاقد البيانات، إذا ارتكب خطأ، فقد يدفع غرامات. وكنا على استعداد لدفع غرامات للتحقق من الأمور. حاولت الذهاب إلى ألمانيا مرتين، وكان آخر شيء هو اقتراح [غير مسموع] بأنه ينبغي أن تكون لدينا القدرة على إحداث تأثير أكبر عندما يتعلق الأمر بدقة البيانات.

حاولنا القيام بذلك على مدار السنوات الأربع الماضية، وما زلنا نتحدث عن التفاصيل الفنية وأعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدمًا. ووافقت حقًا، أننا نحقق فاعلية في جميع أنحاء العالم، نموذج أصحاب المصلحة المتعددين يتعلق بالتشريع. وأيًا كان ما تصدره الحكومة، فسيكون دائمًا قانونًا لنا ولكم. وهذا يجعلنا محددين. أتمنى فقط في المستقبل أن نتمكن من الاستمرار في استخدام نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وحتى إذا لم تحصلوا دائمًا على ما تريدون، فقد تكون هناك أسباب وجيهة لذلك. لأنه معًا في العملية التصاعدية، تظهر آراء مختلفة على الطاولة. وعادةً ما نتج ولدينا منذ عقود. لم ينقطع الإنترنت منذ 35 عامًا. في كل مرة تتصلون فيها بالإنترنت، تزودكم هذه المجموعة وشركاؤنا بالإنترنت. كما قال مارتين، إنه تطوعي، لكننا اليوم نخدم أكبر مجتمع عالمي في العالم، 5.5 مليار مستخدم. لسوء الحظ، نرى بعثرة [غير مسموع] حول العالم، ويمكن أن يكون ذلك سيئًا فقط للمستخدمين، مكافحة انتهاك نظام اسم النطاق DNS، للتأكد من استقراره [غير مفهوم].

أود الانطلاق من هذه المناقشة. هناك قوانين تؤثر على قدرتنا على اتخاذ القرارات في النظام. لطالما تميزت ICANN والمجتمع بالصمود أمام الأسئلة الصعبة وتمكنا من حلها. أود أن أطرح هذه الأسئلة على مجتمع ICANN. لقد تمكنا من حلها لفترة طويلة مع الحكومات كشركاء في هذه المحادثة، والتي أعادت تأكيدها العديد من بلدانكم ورسائل المفوضية الأوروبية واتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية ورسائل من البيت الأبيض.

شكرًا، لدي ممثل المفوضية الأوروبية بعد ذلك،

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:
من فضلك، فيليميرا.

نعم، كما قلت، أردت أن أعود إلى سؤال بيكي حول الدقة قبل أن أقول أي شيء -- ولا أريد إطالة المناقشة. أعتقد أنه من الواضح أن موقف المفوضية الأوروبية مختلف قليلاً عن مقارنته مع رئيس ICANN التنفيذي -- ويجب أن نجد طريقة لتكون بنائين. فيما يتعلق ببيكي، أود أن أشكر على التقرير التوضيحي لرسالة ICANN التي تمت قراءتها ثم إرسالها من قبل المفوضية الأوروبية، ويمكنني أن أؤكد أننا تلقينا هذه الرسالة جيدًا وأحطنا علمًا بها، وسنتعامل معها ونرسل ردًا بالطبع إلى ICANN.

ممثل المفوضية الأوروبية:

ما أردت أن أذكره هو أنني تناولت أيضًا وجهة نظركم حول التوضيح وبعض النقاط قبل مناقشتها أيضًا مع زملاء آخرين في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، كان لدينا شك في إن كانت السيناريوهات التي تعملون بموجبها قد تغيرت أو كيف يجب أن نقرأها، ولكن بالفعل كان ذلك إجرائيًا، سؤال مفتوح، ونفهم أن السيناريوهات يتم تنقيحها و[غير مسموع]، لذا سنتلقى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ردًا من المفوضية.

لماذا أقدر بالتأكيد حقيقة أن ICANN تبحث عن مشورة من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP ومنتظر ذلك، أردت فقط أن أعود وأعتذر إذا كنت أنا من لم يفهم الرد ولكن الرد الذي قدمه زملاؤنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC -- عذراً، السؤال الذي طرحه هناك وحول إن كانت مؤسسة ICANN قد طلبت تلقي مشورة قانونية، والتي تختلف عن المجلس الأوروبي لحماية البيانات، لذلك طلبت ICANN تلقي المشورة القانونية بشأن هذه القضية.

شكراً يا يوران، كما أجبنا. نعم، لقد تلقينا مشورة قانونية للقيام بذلك، ولم -- يمكننا الخروج وطلب معلومات فردية ولكن هذا لا يحل مشكلة الدقة، كما أوضحت.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً، ممثل المفوضية الأوروبية ويوران، وأتوقف قليلاً لأرى إن كانت هناك أية أسئلة أو طلبات أخرى للتحديث. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكنني أن أطلب الانتقال إلى الشريحة 9. شكراً. وهذا أساساً للتعرف على التقدم الكبير الذي أحرزناه خلال السنوات القليلة الماضية مع مجلس الإدارة من خلال مجموعة الحوار بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية، BGIG، وأيضاً مع المؤسسة في دفع زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجدد إلى السرعة والاعتراف بالجولة التالية لنطاقات gTLD الجديدة التي نظراً للدور المهم الذي لعبته اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال الجولة الأولى، وتحديدًا مع دليل مقدم الطلب، مرة أخرى، نحاول دفع زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجدد إلى السرعة.

وكما ذكرنا عدة مرات، لدينا الآن 150 ممثلًا جديدًا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC منذ اجتماع مونتريال، ICANN66. ونحاول أيضاً متابعة ما وعدت المؤسسة بمشاركته فيما يتعلق بتلخيص كيفية التعامل مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال الجولة الأولى لنطاقات gTLD الجديدة، وربما أيضاً النظر في طرق حوار اللجنة

الاستشارية الحكومية GAC المستقبلية لمجلس الإدارة حول هذا الموضوع. لذا، كما قلت، لا توجد أسئلة كاملة، فقط للتعرف على التقدم المحرز، تأكدوا من تلقينا الورقة التي تلخص كيفية التعامل مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال الجولة الأولى والاتفاق على طريقة للمضي قدمًا.

شكرًا جزيلاً على ذلك. ونعم، نبحث دائماً عن فرص لزيادة تعزيز تفاعلنا والوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة. في هذا يجب أن أقول أيضاً أقدر كثيراً القضايا المحددة المتعلقة بالحوار المباشر مع المسؤول [غير مسموع] مثل اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC أو المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO والذي أعتقد أنه يساعد على تعزيز التوصيات النهائية التي تم طرحها على مجلس الإدارة أيضاً. لذا، نعم، دعونا نجعل أيضاً مجموعة التحوار بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية كمجموعة تنسيق للمساعدة في تحسين الاتصالات، فهي مفيدة للغاية، وبالطبع فإن مجلس الإدارة جاهز لأي أسئلة أو تفاعل في أي وقت.

مارتن بوتزمان:

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا مارتن. أي شيء آخر قبل الختام؟ أي ملاحظات ختامية من جانب مجلس الإدارة أو ...

مرة أخرى، نقدر التفاعل. وما نراه هو عالم يتغير بطريقة ما. وتتغير الديناميكيات في العالم ونحتاج إلى إيجاد طريقة من خلال ذلك معًا. تمثل ICANN إلى حد كبير الإنترنت العالمي، وإنترنت عالمي واحد، ونريد مواصلة تقديم مهمتنا وجعل الإنترنت أفضل قدر الإمكان فيما يتعلق بكيفية اتصالنا بعضنا ببعض. حتى تستفيد الأمور على الإنترنت من ذلك.

مارتن بوتزمان:

بذلك، نقدر دعم واهتمام الحكومات في جميع أنحاء العالم للمساعدة في تحقيق ذلك. وفي النهاية، هذا هو الهدف المشترك، الذي أعتقد -- أعلم أنكم لا تمثلون كل شيء، لكنني أعتقد أننا نشارك ذلك، هذا الإنترنت العالمي الوحيد الذي يعمل ويخدم العالم، ودعونا نستفيد من ذلك. شكرًا جزيلاً لكم جميعاً على أسئلتكم وتفاعلكم وتفانيكم في ذلك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً، مارتن، يوران، بيكي، أفري، وجميع زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في القاعة. وأرى أيضاً أعضاء مجلس الإدارة على Zoom، لذا شكرًا جزيلاً لكم. وشكرًا لزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لاشتراككم ومشاركتم النشطة وجميع أعضاء المجتمع المهتمين بعلاقتنا الثنائية مع مجلس الإدارة. ونتطلع إلى استمرار الحوار البناء، وبهذا نختم اجتماعنا الثنائي، شكرًا.

وزملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، سوف نجتمع مرة أخرى بعد الغداء للبدء في صياغة البيان الرسمي. يُرجى العودة في تمام الساعة 13:15 بتوقيت لاهاي، 11:15 بالتوقيت العالمي المنسق.

شكرًا.

[نهاية النص المدون]